الرسالة الأولى

الأكـــمليـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

(الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له واشهد أن محمدا عبده صلى الله عليه وسلما تسليما.. أما بعد

فقد سئل الإمام العلامة شيخ الإسلام ومفتي الأنام أبو العباس–قدس الله روحه–)[١] [قال][٢] [فيه][٣] السائل: المسئول من علماء الإسلام والسادة [الأعلام][٤] [أحسن الله ثوابهم وأكرم نزلهم ومآبهم][٥]، أن يرفعوا حجاب الإجمال، ويكشفوا قناع الإشكال، عن مقدمة [جميع][٦] أرباب الملل[٧] والنحل[٨]

(١) في (ظ) زيادة أنقلها بحرفها: "كتاب الأكملية للشيخ محيي السنة النبوية وقامع البدعة الشنّعية أحمد ابن عبدالسلام ابن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه وجمعنا وياه في دار كرامته آمين ثم آمين يا رب العالمين آمين، بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله الناصر لمن نصره وأطاعه المذل لمن خالف أمره وأضاعه وبعد فهذا جواب سؤال قال فيه السائل"، وفي (ر): "رب يسر و أعن يا كريم نص الاستفتاء في صفات الكمال لله تعالى" وفي (م): ""رب يسر و أعن يا كريم نص الاستفتاء، في إثبات صفات الكمال لله تعالى ونفي صفات النقص"، وفي (ق): "سئل شيخ الإسلام قدس الله روحه".

(٢) ليست في (ر).

(٣) ليست في (ظك)(ر)(ق)(م).

(٤) ليست في (ظ).

(٥) في(ظ): "ثوابه وأكرم نزله ومآبه آمين"، وليست في (ظك).

(٦) ليست في (ظ).

(٧) المِلَّةُ: بالكسر: الدين والجمع "مِلَلٌ"، وفي المعجم الوسيط: الشريعة أو الدين كملة الإسلام والنصرانية وهي اسم لما شرع الله لعباده بوساطة أنبيائه ليتوصلوا به إلى السعادة في الدنيا والآخرة.

انظر: المعجم الوسيط (١ / ٨٨٧)، المصباح المنير (١ / ٢٢٢).

(٨) النحلة من نحل: والنون والحاء واللام كلماتٌ ثلاث: الأولى تدلُّ على دِقّةٍ وهُزال، والأخرى على عطاء، والثالثة على ادِّعاء. الدين والعقيدة يقال ما نحلتك والدعوى أو النسبة بالباطل.

انظر: معجم مقاييس اللغة (١/١٠١٦)، المعجم الوسيط (٢ / ٩٠٧).

[التي هم][1] متفقون عليها ومستندون في آرائهم إليها، (حاشا)[2] مكابرا منهم معاندا وكافرا (بربوبية)[3] الله جاحدا.

[ ][4] وهي أن يقال: هذه صفة كمال فيجب لله إثباتها، وهذه صفة نقص فيتعين انتفاؤها، لكنهم في تحقيق مناطها في أفراد الصفات متنازعون، وفي تعيين الصفات [لأحد القسمين][5] مختلفون.

[ ][6] فأهل السنة يقولون: إثبات [السمع والبصر][7] و(الحياة)[8] (والقدرة والكلام والعلم)[9] وغيرها من الصفات الخبرية[10] كالوجه واليدين و[العينين][11] والغضب والرضا، والصفات

---

(١) زيادة من (ظ).

(٢) في (ر)(م): " حاشى " .

(٣) في (ظ): " الربوبية ".

(٤) في (ر)(م): عنوان " اختلاف اصناف البشر في الكمال وما يليق بالله منه".

(٥) ليست في (ظ).

(٦) في (م): عنوان " آراء أهل السنة "

(٧) ليست في (ظ).

(٨) في (ظ): " الحيات ".

(٩) في(ظ):"العلم والقدرة "،وفي (ر)و(م)و(ق):"القدرة والعلم والكلام".

(١٠) هي الصفات التي جاءت بها الأخبار.

(١١) ليست في (ظ)، وفي (ظك): "العين".

الفعلية[1] كالضحك (والنزول والاستواء)[2] صفات كمال، وأضدادها[3] صفات (نقصان)[4].

(١) هي الصفات التي تتعلق بالمشيئة.

(٢) في (ظ): "كالاستواء والنزول "

وأصل الاستواء من سَوَى تقول: اسْتَوَى جالسا، واسْتَوَى على الفرس استقر، واسْتَوَى المكان اعتدل، وسَوَّيْتُهُ عدلته.

انظر: الصحاح (١ / ٥٦٩)، المصباح المنير (١ / ١١٣)، المعجم الوسيط (١ / ٤٦٦)، معجم ألفاظ العقيدة (١/ ٣٨)

(٣) الأضداد جمع ضد والضدان صفتان وجوديتان يتعاقبان في موضع واحد يستحيل اجتماعهما كالسواد والبياض والفرق بين الضدين والنقيضين أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان كالعدم والوجود والضدين لا يجتمعان ولكن يرتفعان كالسواد والبياض.

انظر: التعريفات (١١٧/١)، مصطلحات في كتب العقائد (١٤١/١)، معجم ألفاظ العقيدة (١٥٣/١).

(٤) في (ظ): " نقص ".

[ ][1] والفلاسفة[2] (تقول)[3]: اتصافه بهذه الصفات إن أوجب له كمالا فقد استكمل بغيره، فيكون ناقصا بذاته، وإن أوجب له نقصا لم يجز اتصافه بها.

---

(١) في (م): عنوان " آراء الفلاسفة "

(٢) الفلاسفة المشتغلون بالفلسفة: والفلسفة كلمة معرَّبة عن اليونانية، فهي لفظ يوناني نشأ أول ما نشأ في بلاد اليونان مركب من كلمتين يونانيتين هما:(فيلو)، أو (فيلا) و معناهما: المحبة، أو الإيثار، (سوفيس)، أو (سوفيا) ومعناهما: الحكمة فهذا هو أصل الكلمة وسبب تسميتها بذلك، ومن خلال ما مضى يتبين لنا أن الفلسفة باعتبار الوضع الأصلي تُعرف بمحبة الحكمة، أو إيثار الحكمة. ويعرَّفُ الفيلسوف بأنه: محب الحكمة، أو المؤثر للحكمة.

تعريف الفلسفة عند الإطلاق، وفي الاصطلاح العام: كون الفلسفة مرت بأطوار، ولعل آخر أطوارها هو ما استقر عليه أمر الفلسفة؛ حيث صارت تطلق على آراء محددة، ونظرات خاصة للكون، والوحي، والنبوات، والإلهيات، ونحو ذلك، وعلى هذا فإنه يمكن تعريف الفلسفة عند الإطلاق فيقال: هي النظر العقلي المتحرر من كل قيد وسلطة تفرض عليه من الخارج، بحيث يكون العقل حاكماً على الوحي، والعرف، ونحو ذلك. وقال الجرجاني: الفلسفة التشبه بالإله بحسب الطاقة البشرية لتحصيل السعادة الأبدية كما أمر الصادق في قوله تخلقوا بأخلاق الله أي تشبهوا به في الإحاطة بالمعلومات والتجرد عن الجسمانيات.

قال ابن القيم: الفلاسفة اسم جنس لمن يحب الحكمة ويؤثرها وقد صار هذا الاسم في عرف كثير من الناس مختصا بمن خرج عن ديانات الأنبياء ولم يذهب إلا إلى ما يقتضيه العقل في زعمه، وأخص من ذلك أنه في عرف المتأخرين اسم لاتباع أرسطو وهم المشاؤون خاصة وهم الذين هذب ابن سينا طريقتهم وبسطها وقررها وهي التي يعرفها بل لا يعرف سواها المتأخرون من المتكلمين، وهؤلاء فرقة شاذة من فرق الفلاسفة ومقالتهم واحدة من مقالات القوم حتى قيل إنه ليس فيهم من يقول بقدم الأفلاك غير أرسطو وشيعته فهو أول من عرف أنه قال بقدم هذا العالم والأساطين قبله كانوا يقولون بحدوثه وإثبات الصانع ومباينته للعالم وأنه فوق العالم وفوق السموات بذاته كما حكاه عنهم أعلم الناس في زمانه بمقالاتهم أبو الوليد بن رشد في كتابه مناهج الأدلة.

انظر: التعريفات (١٤٢/١)، مصطلحات في كتب العقائد (٩٤/١)، إغاثة اللهفان (٢٥٧/٢)، معجم ألفاظ العقيدة (٣٠٧/١).

(٣) في (ظ): " يقولون ".

[ ][1] والمعتزلة[2] يقولون: لو قامت بذاته صفات وجودية لكان مفتقرا إليها وهي مفتقرة إليه، فيكون الرب [سبحانه][3] مفتقرا إلى غيره، ولأنها أعراض لا تقوم إلا بجسم، والجسم[4] مركب والمركب ممكن محتاج وذلك عين النقص.

---

(١) في (م): عنوان " آراء المعتزلة وخصومهم "

(٢) المعتزلة أصحاب واصل بن عطاء الغزال اعتزل عن مجلس الحسن البصري. المعتزلة فرقة إسلامية نشأت في أواخر العصر الأموي وازدهرت في العصر العباسي، وقد اعتمدت على العقل المجرد في فهم العقيدة الإسلامية لتأثرها ببعض الفلسفات المستوردة مما أدى إلى انحرافها عن عقيدة أهل السنة والجماعة. وقد أطلق عليها أسماء مختلفة منها: المعتزلة والقدرية والعدلية وأهل العدل والتوحيد والمقتصدة والوعيدية، واهم عقائدهم ما يطلق عليها الأصول الخمسة، ومن أبرز شخصياتهم واصل ين عطاء تلميذ الحسن البصري، والقاضي عبدالجبار الهمذاني منظر المذهب ومؤرخه، وعمرو بن عبيد، والجاحظ، وغيرهم.
انظر: التعريفات (١٨٦/١)، الموسوعة الميسرة (٦٤ / ١) معجم ألفاظ العقيدة (٣٧٧/١).

(٣) زيادة من(ظك).

(٤) الجسم هو في اللغة : ذكر ابن فارس (الجسم) الجيم والسين والميم يدلُّ على تجمُّع الشيء. فالجسم كلُّ شخصٍ مُدْرَكٍ. والجَسيم العظيم الجِسم، وكذلك الجُسام. والجُسْمان الشخص. وقال النووي: جسم قال الجوهري قال أبو زيد: الجسم الجسد، وكذلك الجسمان والجثمان، وقال الأصمعي الجسم والجسمان الجسد، والجثمان الشخص.

ومعنى الجسم في اصطلاح الفلاسفة والمتكلمين: من المصطلحات التي يكثر ذكرها والاختلاف في كتب الفلاسفة والمتكلمين لفظ الجسم، يقول الخوارزمي في بيان معناه عندهم: "فالجسم مؤلف من الهيولى والصورة"، ويقول ابن سينا: "الجسم اسم مشترك، يقال على معان: فيقال جسم لكل كم، متصل، محدود، ممسوح، فيه أبعاد ثلاثة بالقوة. ويقال جسم لصورة ما يمكن أن يفرض فيه أبعاد كيف شئت طولاً، وعرضاً، وعمقاً، ذات حدود متعينة. ويقال جسم لجوهر مؤلف من هيولى، وصورة وهو قول الفلاسفة المشائين.

قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: لفظ الجسم في حق الله وفي الأدلة الدالة عليه لم يرد في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا كلام أحد من السلف والأئمة فما منهم أحد قال : إن الله جسم أو جوهر أو ليس بجسم ولا جوهر ولا قال : إنه لا يعرف إلا بطريقة الأجسام والأعراض بل ولا استدل أحد منهم على معرفة الله بشيء من هذه الطرق : لا طريقة التركيب ولا طريقة الأعراض والحوادث ولا طريقة الاختصاص، وإذا كان كذلك فالمتنازعون في مسمى الجسم متنازعون في أمر ليس من الدين : لا من أحكامه ولا دلائله وهكذا

نزاعهم في مسمى العرض وأمثال ذلك، بخلاف نزاعهم في إثبات المعنى المراد بلفظ الجسم ونفيه فإن هذا يتعلق بالدين فما كان من الدين فقد بينه الله في كتابه وسنة رسوله بخلاف ما لم يكن كذلك، فإن قيل: فلا بد من فصل النزاع بين كل اثنين في الدين، قيل : فصل النزاع قد يكون بوجهين : أحدهما: نهي كل منهما عن منازعة الآخر بهذا إذ هو نزاع فيما لا فائدة فيه كما لو تنازع اثنان في لون كلب أصحاب الكهف ومقدار السفينة والبعض من البقرة الذي أمر الله بالضرب به إن قدر أنه كان معينا مع أن ظاهر القرآن يدل على أنه مطلق لا معين وفي أمثال ذلك من الأمور التي لا فائدة فيها وقد لا يكون إلى معرفتها سبيل فمثل هذا ينهي كل منهم عن منازعة الآخر فيه بل ينهي عن أن يقول ما لا يعلم والثاني أن يفصل النزاع ببيان الخطأ من الصواب وحينئذ فإذا فصل النزاع بين المتنازعين في الجسم قيل: النزاع على وجهين : لفظي ومعنوي، فإن كنتم تتنازعون في مسمى الجسم في اللغة فليس مسماه ما قلته أنت من أن كل قائم بنفسه أو مشار إليه يسمى جسما ولا ما قلته أنت من أن الجسم في اللغة هو المركب من أجزاء فإن الهواء أو نحوه عنده مركب والعرب لا تسميه جسما وهو مشار إليه قائم بنفسه والعرب لا تسميه جسما، فقول كل واحد منكما غير موافق للغة العرب وغايته أن يكون اصطلاحا منكم على معنى كسائر الألفاظ الاصطلاحية فيكون نزاعهم كتنازع الفقهاء في لفظ الفرض هل هو مرادف للواجب أو أوكد منه؟ ولفظ السنة هل يدخل فيه الواجب أو لا يدخل؟ ومثل هذه المنازعات اللفظية الكثيرة، وهذه بمنزلة اللغات والعادات في العبادات قد تحمد أو تذم بحسب الشرع تارة وبحسب اللغة أخرى وقد لا تحمد ولا تذم، وإن كان نزاعكم في معنى عقلي وهو أن العين التي اتفقتم على تسميتها جسما بحسب اصطلاحكم وهي ما يشار إليه بقول أحدكما: إنها مركبة من أجزاء مفردة أو المادة والصورة والآخر ينكر ذلك فهذا يمكن فصل النزاع بينكم إذا كان النزاع معنويا بالأدلة العقلية تارة وبغيرها أخرى، ولكن مثل هذه المسائل لا يحتاج إليها الدين كما لا يحتاج إلى مسائل الهيئة والتشريح وإن كان العلم بها مما ينتفع به في الدين كما ينتفع بالحساب والطب وكما ينتفع بمسائل النحو واللغة ونحو ذلك، ومن هذا الباب ما ذكره من تماثل الأجسام وتناهي قواها وأنها مركبة مفتقرة إلى مركب فإن هذه المسائل مما تنازع فيها العقلاء مع اتفاق المسلمين على أن الله ليس له مثل ولا تنتهي قوته وأنه غير مفتقر إلى غيره، فالمعنى الذي يرده النافي بلفظ الجسم يوافقه المثبت عليه وإذا تنازعوا بعد هذا لم يكن نزاعهم إلا لفظيا وليس لإطلاق لفظ واحد منهما أصل في الشرع لا هذا ولا هذا فالشرع لم يسكت عن المعنى الذي يجب نفيه الذي ينفيه النافي بلفظ الجسم بل نفاه الشرع فلا يقال: إن الشرع سكت عما يحتاج إلى معرفته من معنى الجسم نفيا وإثباتا، ثم إذا كان المعنى الذي يريده النافي يمكنه نفيه بالشرع وبالعقل بدون إطلاقه لفظ متنازع في أحكام معناه كان نفي ذلك المعنى بما ينفيه من الأدلة الشرعية والعقلية التي لا يمكن النزاع فيها هو المشروع دون بقية معان متنازع فيها هي طويلة

ويقولون أيضا: لو قَدّر على العباد أعمالهم وعاقبهم عليها كان [...][١] ظالما، وذلك نقص[٢].
وخصومهم يقولون: لو كان في ملكه ما لا يريده لكان (ناقصا)[٣].

متعبة بلا نزاع وقد تكون مع ذلك باطلة، ومن المعلوم أن من ترك سلك الطريق المستقيم الذي يوصله إلى مكة وسلك طريقا بعيدة لغير مصلحة راجحة كان تاركا لما يؤمر به فاعلا لما لا فائدة فيه أو ما ينهى عنه إذا كانت تلك الطريق موصلة إلى المقصود فأما مع الاسترابة في كونها موصلة أو مهلكة فإنه لا يجوز سلوكها، وهذه الطرق التي يسلكها نفاة الجسم وأمثالهم أحسن أحوالها أن تكون عوجا طويلة قد تهلك وقد توصل إذ لو كانت مستقيمة موصلة لم يعدل عنها السلف فكيف إذا تيقن أنها مهلكة، ولا ريب أن الذين يعارضون الكتاب والسنة إنما يعارضونها بطرق هؤلاء فهم يعرضون عن كتاب الله في أول سلوكهم ويعارضونه في منتهى سلوكهم، وقال تعالى: {فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى}

انظر: مقاييس اللغة، (٤٠٧/١) تهذيب الأسماء(١٠٣١/١)، الصحاح للجوهري (١٦٠/٦-١٦٥)، التعريفات (٦٨/١)، مصطلحات في كتب العقائد (٨٥/١)، درء التعارض (٣٦٣/٥)، بغية المرتاد (٢٥٠/٢).

(١) في (ظك): جملة مضروبة.

(٢) أنظر: الانتصار(٨٢/١-٨٣) لأبي الحسين الخياط، رسائل العدل والتوحيد(١٣٧/٢-١٣٨) ليحيى بن الحسين الزيدي. من كتاب المعتزلة وأصولهم الخمسة للمعتق .

(٣) في (ظ): " نقصا ".

[ ][1] والكلابية[2] ومن (تبعهم)[3] ينفون صفات أفعاله[4]، ويقولون: لو (قامت)[5] به لكان محلا للحوادث[6]، والحادث إن أوجب له كمالا فقد عدمه قبله وهو نقص، وإن لم يوجب له كمالا لم يجز وصفه به.

وطائفة منهم ينفون صفاته الخبرية[7] لاستلزامها التركيب المستلزم للحاجة والافتقار، وهكذا (نفيهم أيضا)[8] لمحبته لأنها مناسبة بين المحب والمحبوب ومناسبة الرب للخلق نقص، وكذا رحمته لأن الرحمة رقة تكون في الراحم وهي ضعف وخور[9] في الطبيعة وتألم على المرحوم وهو

---

(١) في (م): عنوان "الكلابية ينفون الصفات الخبرية والفعلية"

(٢) أتباع عبد الله بن سعيد ابن كُلاَّبٍ أبو محمد القطان البصري، رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه، صاحب التصانيف في الرد على المعتزلة، وربما وافقهم، قال السبكي: وكلاب بضم الكاف وتشديد اللام، قيل: لقب بها لأنه كان يجتذب الناس إلى معتقده إذا ناظر عليه كما يجتذب الكلابُ الشيء، وهم شيوخ الاشاعرة والماتوريدية واصلهم ومنها تفرعوا، فهم من الصفاتية لكنهم ينفون الاختيارية .

انظر : سير أعلام النبلاء (١١ / ١٧٤)، الأعلام (٤ / ٩٠).

انظر: معجم ألفاظ العقيدة (٣٣٧/١).

(٣) في (م): " أتبعهم ". والمراد الأشاعرة والماتوريدية.

أنظر: متن المسايرة من المسامرة شرح المسايرة (١٠٣/١).

(٤) الصفات الاختيارية: هي الصفات المتعلقة بالمشيئة، راجع المقدمة، الفصل الثالث من المبحث الخامس: حقيقة الصفات الاختيارية.

(٥) غير واضحة في(ظ).

(٦) الحدوث عبارة عن وجود الشيء بعد عدمه، الحدوث الذاتي هو كون الشيء مفتقرا في وجوده إلى الغير، الحدوث الزماني هو كون الشيء مسبوقا بالعدم سبقا زمانيا والأول أعم مطلقا من الثاني، وقيل الحُدُوثُ: كون الوجود مسبوقا بالعدم، وقيل: هو الخروج من العدم

انظر: التعريفات (٧٤/١)، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (٧٢/١).

(٧) وهي التي لا تُعرف إلا بالخبر. راجع المبحث الرابع: الفرق بين الصفات الذاتية والفعلية.

(٨) في (ظ): " أيضا نفيهم ".

(٩) خَارَ الحر والرجل يخور خؤُورَةً بوزن فعولة ضعُف وانكسر و الخَوَرُ بفتحتين الضعف تقول خَوِرَ يخور خَوَراً ورجل خَوَّارٌ بالتشديد والجمع خُورٌ بوزن طور.

نقص، وكذا غضبه لأن الغضب غليان دم القلب طلبا للانتقام، وكذا نفيهم لضحكه وتعجبه لأن الضحك خفة روح (تكون)[1] لتجدد ما يسر واندفاع ما يضر، والتعجب استعظام للمتعجب منه.

[ ][2] ومنكرو النبوات[3] يقولون: ليس الخلق بمنزلة أن يرسل إليهم رسولا، كما أن أطراف الناس ليسوا أهلا أن يرسل السلطان إليهم رسولا.

والمشركون[4] يقولون: (عظمة)[5] الرب وجلاله يقتضي أن لا يتقرب إليه إلا بواسطة وحجاب فالتقرب إليه ابتداء من غير (شفعاء)[6] ووسائط غض من جنابه الرفيع.

انظر: مختار الصحاح (١/٨٠)

(١) في (ر)(م): " يكون ".

(٢) في (م): عنوان "منكرو النبوات والمشركون والرسالة "

(٣) وعلى رأس هؤلاء كثير من براهمة الهند والصائبة وبعض الفلاسفة، وقد تأثر بفلسفتهم بعض الزنادقة من المسلمين، ومن شبههم أن إرسال الرسل عبث لأن ما يأتي به الرسول لا يخلو أما أن يكون مما يعرفه العقل أو لا يعرفه، فان جاء بما يعرفه العقل كان لا فائدة منه ولا حاجة لنا إليه ويكون في العقل غنى وكفاية، وان جاء بما لا يعرفه العقل كان حرياً به إلا يتلقى بالقبول، لأن المقبول هو الذي تدركه العقول، قال ابن القيم في فصل في بيان تضمنها —سورة الفاتحة – للرد على منكري النبوات: إن المُلك يقتضي التصرف بالقول كما أن الملك يقضي التصرف بالفعل فالملك هو المتصرف بأمره وقوله فتنفذ أوامره ومراسيمه حيث شاء والمالك هو المتصرف في ملكه بفعله والله له الملك وله الملك فهو المتصرف في خلقه بالقول والفعل.

انظر: مدارج السالكين (١/٦٨)، مجموع الفتاوى (٢٧ / ٢٨١)، فصل مختصر رد شيخ الإسلام على الأخنائي (١ / ٣٣).

(٤) كمشركي قريش، وعباد القبور من أمة محمد القائلون لا عبادة لله إلا بواسطة من خلقه، وسيأتي في آخر الرسالة.

(٥) في (ر)(م): "عظم ".

(٦) في (ظك): "شفاء".

وبالجملة فالكمال والنقص من الأمور النسبية والمعاني الإضافية، فقد تكون الصفة كمالا لذات ونقصا لأخرى، وهذا نحو الأكل والشرب والنكاح كمال للمخلوق [و][1] نقص للخالق و(كذا التعاظم)[2] والتكبر والثناء على (النفس)[3] كمال للخالق نقص للمخلوق وإذا [كان][4] الأمر كذلك، (فلعل)[5] ما تذكرونه من صفات الكمال إنما يكون كمالا بالنسبة إلى الشاهد، ولا يلزم أن يكون كمالا للغائب كما بين، لا سيما مع تباين الذاتين. وإن قلتم: نحن نقطع النظر عن متعلق الصفة، وننظر فيها هل هي كمال أو نقص، (فلذلك)[6] (نحيل)[7] الحكم عليها (بأحدهما)[8]، لأنها قد تكون كمالا لذات نقصا لأخرى على ما ذكر، وهذا من العجب أن مقدمة وقع عليها الإجماع[9] هي منشأ الاختلاف والنزاع، فرضي الله عمن (بين)[10] لنا بيانا شافيا يشفي (العليل)[11] ويجمع بين معرفة الحكم، وإيضاح الدليل إنه [تعالى][12] سميع الدعاء وأهل الرجاء وهو حسبنا ونعم الوكيل.

---

(١) زيادة من (ظ).

(٢) في (ظ): "وكالتعاظم".

(٣) في (ر): "والتفاعل النفسي".

(٤) بياض في (ظك).

(٥) في (ظ): "فعّل".

(٦) في (ظ): "فكذلك" وفي (ظك): "فذلك".

(٧) في بقية (ظك) "يحيك".

(٨) في (ظ): "بأحدها".

(٩) الأجماع في اللغة العزم والاتفاق وفي الاصطلاح اتفاق المجتهدين من أمة محمد عليه الصلاة و السلام في عصر على أمر ديني والعزم التام على أمر من جماعة أهل الحل والعقد.

انظر: التعريفات (١/١١).

(١٠) في (ر): "يبين".

(١١) في (ظك): "الغليل".

(١٢) ليست في (ظ).

[ ][1] [فأجاب..][2] رضي الله عنه (وأرضاه)[3]

[ ][4] الحمد لله الجواب عن هذا السؤال مبني على مقدمتين:

إحداهما أن (يعلم)[5] أن الكمال ثابت لله (تبارك وتعالى)[6] بل الثابت له (تعالى)[7] هو أقصى ما يمكن من الأكملية (بحيث)[8] لا يكون وجود كمال لا نقص فيه إلا وهو ثابت للرب تعالى يستحقه بنفسه المقدسة وثبوت ذلك (يستلزم)[9] نفي نقيضه، فثبوت الحياة يستلزم نفي الموت وثبوت [العلم يستلزم نفي الجهل][10]، وثبوت [القدرة يستلزم نفي العجز][11] و(أن)[12] هذا الكمال ثابت له بمقتضى الأدلة العقلية والبراهين اليقينية مع دلالة السمع على ذلك.

---

(١) في (م): عنوان "فتوى شيخ الإسلام الكمال بلا نقص ثابت لله تعالى"

(٢) في (ظ): " -...- شيخ الإسلام رضي الله عنه ذو الجلال والإكرام فقال الجواب عن هذا.." ما بين الشرطتين بياض في أصل المخطوط (ظ)، وفي (ر): "أجاب"، وفي (م): جملة "فأجاب رضي الله عنه وأرضاه" ساقطة.

(٣) زيادة في (ظك).

(٤) في (ر): عنوان بـ: فتوى شيخ الاسلام.

(٥) في (ظك): "تعلم".

(٦) زيادة في (ظك).

(٧) زيادة في (ظك).

(٨) ليست في (م).

(٩) في (ظ)(ر)(م): "مستلزم".

(١٠) في (ظك): "العلم يستلزم نفي العجز".

(١١) زيادة في (ظ).

(١٢) في (م): "إن".

[ ][1] ودلالة القرآن على الأمور نوعان:

أحدهما خبر الله الصادق (فما)[2] أخبر الله ورسوله [صلى الله عليه وسلم][3] به [فهو حق][4] كما أخبر الله به.

والثاني دلالة القرآن بضرب الأمثال وبيان الأدلة العقلية الدالة على المطلوب، فهذه دلالة شرعية عقلية فهي شرعية لأن الشرع دل عليها وأرشد إليها، وعقلية [لأنها [...][5] تعلم][6] صحتها بالعقل، ولا يقال: إنها لم تعلم [صحتها][7] (إلا)[8] بمجرد الخبر.

وإذا أخبر الله بالشيء ودل عليه (بالدلالات)[9] العقلية: صار مدلولا عليه بخبره، ومدلولا عليه بدليله العقلي الذي يعلم به فيصير ثابتا بالسمع والعقل وكلاهما داخل في دلالة القرآن التي تسمى الدلالة الشرعية.

---

(١) في (ر): عنوان "دلالة القرآن نوعان: شرعية وعقلية" و (م): عنوان "القرآن يدلنا شرعا وعقلا"

(٢) في (ظ): "وما".

(٣) زيادة في (ظك).

(٤) ليست في (ظك).

(٥) في (ظك) كلمة مضروبة.

(٦) في (ظ): "لأنه يعلم".

(٧) ليست في (ق)(ر)(م).

(٨) ليست في (م).

(٩) في (ظ): "بالدلالة ".

[ ][1] وثبوت (معنى)[2] الكمال قد دل عليه القرآن بعبارات متنوعة دالة على معاني متضمنة لهذا المعنى، فما في القرآن من إثبات الحمد له و(تفصيل محامده)[3] وأن له المثل الأعلى وإثبات معاني أسمائه [الحسنى][4] ونحو ذلك: كله (دال)[5] على هذا المعنى.

---

(١) في (ر): عنوان "وصفة تعالى بالكامل وما يدل عليه لفظ الصمد من معاني الكمال له "، وفي (م): عنوان "القرآن دل على معنى الكمال بعبارات متنوعة".

(٢) في (ظ): "المعنى".

(٣) في (ظك): "تفضيل حامده".

(٤) زيادة في (ظك).

(٥) في (م): "دل".

[ ][1] وقد (ثبت)[2] لفظ الكامل فيما رواه [علي][3] بن أبي طلحة[4] عن ابن عباس[5] [رضي الله عنهما][6] في تفسير ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[7] أن الصمد [هو][8] المستحق للكمال [وهو السيد الذي كمل في سؤدده والشريف الذي قد كمل في شرفه والعظيم الذي قد كمل في عظمته والحكم الذي قد كمل في حكمه والغني الذي قد كمل في غناه والجبار الذي قد كمل في جبروته والعالم الذي قد كمل في علمه والحكيم الذي قد كمل في حكمته وهو الشريف الذي قد كمل في جميع أنواع الشرف والسؤدد وهو الله سبحانه وتعالى، وهذه صفة لا تنبغي إلا له ليس له كفؤ ولا كمثله شيء][9]، وهكذا سائر

---

(١) في (م): عنوان "معنى الصمد"

(٢) في(ظك): "جاء".

(٣) زيادة في (ظك).

(٤) علي بن أبي طلحة الهاشمي، من كبار التابعين عالما بالقرآن ومعانيه وأحكامه، أخذ التفسير عن مجاهد وعن سعيد بن جبير قال أحمد بن حنبل كان في مصر صحيفة واحدة من التفسير قد رواها علي بن أبي طلحة من رحل من طالبي التفسير لتحصيلها لا يعد كثيرا، وقد اعتمد البخاري ما نقله عن ابن عباس على هذه النسخة الشريفة وقال الدكتور التركي: لم يسمع التفسير من ابن عباس كما نص عليه غير واحد .

انظر: طبقات المفسرين (١/٢٤)، مقدمة تحقيق تفسير الطبري(١/١٨٩).

(٥) أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي الصحابي الجليل، حبر الأمة، ترجمان القرآن ولد بمكة سنة (٣ق هـ) ولازم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هجرته، وروى عنه الأحاديث الصحيحة، وشهد مع علي الجمل وصفين، وكف بصره في آخر عمره، فسكن الطائف، وتوفي بها سنة (٦٨هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء(٣/٣٣١)، الإصابة (٤/١٢١)، تهذيب التهذيب(٢/٣٦٤)، الأعلام (٤/ ٩٥).

(٦) زيادة في (ظك).

(٧) سورة الإخلاص: ١ – ٢.

(٨) ليست في (ظك)(ظ)(ر).

(٩) في (ظك): "فهو العالم الكامل في علمه، القدير الكامل في قدرته"

صفات الكمال، ولم (يُعلم أحد)[1] من الأمة نازع في هذا المعنى؛ بل هذا المعنى مستقر في فطر[2] الناس[...][3] بل هم مفطورون عليه فإنهم كما أنهم مفطورون على الإقرار بالخالق، (فهم)[4] مفطورون على أنه أجل وأكبر وأعلى [وأعلم وأعظم][5] وأكمل من كل شيء.

وقد بينا في غير هذا الموضع أن الإقرار بالخالق وكماله يكون فطريا ضروريا في حق من سلمت فطرته وإن كان مع ذلك تقوم عليه (الأدلة)[6] الكثيرة، وقد يحتاج إلى الأدلة عليه كثير من الناس عند تغير الفطرة وأحوال تعرض لها.

---

(١) وفي (ظك)(ظ): "نعلم أحدا".

(٢) الفطرة: الجبلة المتهيئة لقبول الدين، والخلقة التي يكون عليها كل موجود أول خلقه والطبيعة السليمة لم تشب بعيب.

انظر: التعريفات (١٤١/١)، الصحاح (٣ / ٣٤٥)، المعجم الوسيط (٢ / ٦٩٤).

(٣) في (ظك): كلمة مضروبة.

(٤) في (ر)(م)(ق): "فإنهم ".

(٥) ليست في (ظك) وفي (ظ)(ر)(م) سقطت "وأعظم".

(٦) في (ظ): " الدلالة ".

والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول، **والدليل** في اللغة: المرشد وما به الإرشاد، وفي الاصطلاح هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وحقيقة الدليل هو ثبوت الأوسط للأصغر واندراج الأصغر تحت الأوسط.

انظر: التعريفات (٩١/١)، معجم ألفاظ العقيدة (١٧٥/١)

وأما لفظ الكامل: فقد نقل الأشعري(١) عن الجبائي(٢) أنه كان يمنع أن يسمى الله كاملا ويقول: الكامل الذي له أبعاض مجتمعة(٣).

وهذا النزاع إن كان في المعنى فهو باطل، وإن كان في اللفظ (٤) فهو نزاع لفظي، و(المقصود)(٥) هنا أن ثبوت (الكمال)(٦) له، ونفي النقائص عنه [سبحانه](٧) مما يعلم بالعقل.

---

(١) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبدالله بن موسى الأشعري، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم إمام المتكلمين مؤسس مذهب الأشاعرة، ولد في البصرة سنة (٢٦٠ هـ) ، وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجع عنهم لمذهب السلف وبقية فيه لوثة وصار له أتباع سموا بعده بالأشاعرة أو الأشعرية، توفي ببغداد سنة (٣٢٤هـ)، قيل بلغت مصنفاته ثلاثمائة كتاب، منها مقالات الإسلاميين والإبانة عن أصول الديانة.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٥ / ٨٥)، الأعلام (٤ / ٢٦٣).

(٢) أبو هاشم عبد السلام بن الأستاذ أبي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي المعتزلي المولود سنة (٢٤٧هـ) من أبناء أبان مولى عثمان، من الأذكياء، أخذ عن والده عالم بالكلام، وكان لوالده أتباع من أهل خوزستان، وكانت المعتزلة البصرية في زمانه على مذهبه، ثم انتقلوا بعده إلى مذهب ابنه هذا، وهو من كبار المعتزلة، له آراء انفرد بها، وتبعته فرقة سميت "البهشمية" نسبة إلى كنيته "أبي هاشم" وله مصنفات توفي سنة (٣٢١ هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (١٥ / ٦٣)، الأعلام (٤ / ٧)، الفرق بين الفرق (١/ ١٦١).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين (٢ / ٢٢٢)

(٤) اللفظ ما يتلفظ به الإنسان أو من في حكمه مهملا كان أو مستعملا.

انظر: التعريفات (١٦١/١)، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (١ / ٨٠).

(٥) في (ظ): كلمة مكررة ومضروبة.

(٦) في (ظ): كلمة مكررة ومضروبة.

(٧) ليست في (ر)(م)(ق)، وفي (ظ) " تعالى".

[ ][1] وزعمت طائفة من أهل الكلام[2] [ومن وافقهم][3] كأبي المعالي[4] والرازي

(١) في (م): عنوان "دليل أهل الكلام في إثبات الصفات سمعي"

(٢) هم المشتغلون بعلم الكلام وعلم الكلام علم يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته وأحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الإسلام والقيد الأخير لإخراج العلم الإلهي للفلاسفة، وقيل الكلام هو العلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسبة عن الأدلة.

وسبب تسميته بهذا الاسم يذكر المتكلمون عدة أقوال منها، أنهم يعنّونون للمسائل بقولهم الكلام في كذا، وقيل لأن أشهر مباحثه الكلامية صفة الكلام، وقيل لكثرة الكلام فيه مع المخالفين والرد عليهم، ويدخل تحت مصطلح المتكلمين كثير من الفرق التي اتخذت المنهج الكلامي طريقاً لها في باب الاعتقاد؛ كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة وغيرها.

وأسباب نشأة علم الكلام. هناك عدة أسباب قدمت لتفسير ظهور علم الكلام منها: أولا: خطأ المتكلمين في فهم بعض آيات القرآن الكريم التي تتناول قضايا العقيدة. فقد وردت آيات تصف الله تعالى بصفات معينة، كالسمع والبصر والكلام والاستواء والنزول إلى السماء الدنيا . وآيات تنزهه سبحانه وتعالى عن مشابهة المخلوقات. ثانيا: التقاء المسلمين بأصحاب الديانات الأخرى نتيجة للفتح الإسلامي، ووقوفهم على ديانات وحضارات الأمم المفتوحة. ودخل كثير من أصحاب تلك الديانات والحضارات في الإسلام، فدخل الإسلام طوائفُ من اليهود والنصارى والمجوس وغيرهم، وفي أذهانهم كثير مما في هذه الأديان من مشكلات.

انظر: التعريفات (١/١٣١-١٥٥)، مصطلحات في كتب العقائد(١/٨٩)، الموسوعة العربية العالمية (١٦/٣٩٣).

(٣) زيادة في (ظك).

(٤) أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني الملقب بإمام الحرمين، من أصحاب الشافعي، ولد في جوين من نواحي نيسابور سنة (٤١٩هـ) ورحل إلى بغداد، فمكة حيث جاور أربع سنين، تفقه على والده، وجلس مجلسه بعد وفاته عشرون سنة، ، وكان يتردد إلى مدرسة البيهقي، وأحكم الاصول على أبي القاسم الأسفراييني جامعا طرق المذاهب، واستقر بنيسابور، في المدرسة النظامية، وله مصنفات كثيرة، منها غياث الأمم و التياث الظلم والعقيدة النظامية، توفي سنة (٤٧٨هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (١٨ / ٤٦٨)، الأعلام (٤ / ١٦٠).

والآمدي[1] وغيرهم أن ذلك لا يعلم إلا بالسمع الذي هو الإجماع وأن نفي الآفات والنقائص عنه (لم)[2] يعلم إلا بالإجماع[3] وجعلوا الطريق [التي بها نفوا][4] عنه ما نفوه إنما هو (نفي)[5] مسمى الجسم ونحو ذلك، وخالفوا ما كان عليه شيوخ متكلمة الصفاتية، كالأشعري و(القاضي أبي بكر[6])[7]، وأبي إسحاق[8]، ومن قبلهم من السلف والأئمة في [إثبات][9] {وإن كان ممكنا أمكن أن يقال في تلك مثل هذه ولا فرق بين صفة وصفة، والكلام [ ][10] على ثبوت الصفات وبطلان أقوال النفاة مبسوط في غير هذا الموضع والمقصود هنا أن نبين أن ثبوت

---

(١) أبو الحسن سيف الدين الآمدي علي بن محمد بن سالم التغلبي، ولد سنة نيف وخمسين وخمسمائة، أصولي، باحث أصله من آمد في ديار بكر ولد بها، وتعلم في بغداد والشام وانتقل إلى القاهرة، فدرس فيها واشتهر، ثم خرج مستخفيا إلى حماة ومنها إلى دمشق فتوفي بها سنة (٦٣١ هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢ / ٣٦٤)، الأعلام (٤ / ٣٣٢).

(٢) في (ظ): "لا".

(٣)

(٤) في (ظ): "التي نفوها عنه".

(٥) ليست في (ظ).

(٦) أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم، البصري، ثم البغدادي، ابن الباقلاني المولود سنة (٣٣٨ هـ) ، القاضي، أوحد المتكلمين، مقدم الأصوليين صاحب التصانيف، انتصر لطريقة أبي الحسن الأشعري، أخذ علم النظر عن أصحابه، والمعقول عن أبي عبد الله محمد الطائي صاحب أبي الحسن الأشعري، انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة توفي سنة (٤٠٣ هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (١٧ / ١٩٠)، الأعلام (٦ / ١٧٦).

(٧) في (ر)(م)(ق): "والقاضي وأبي بكر".

(٨) أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، الأسفراييني الأستاذ الأصولي الشافعي، الملقب ركن الدين، وصاحب المصنفات، ارتحل في الحديث، وسمع من أهله، وبنيت له بنيسابور مدرسة مشهورة، توفي بنيسابور يوم عاشوراء من سنة ثماني عشرة وأربع مئة.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٧ / ٣٥٣)، الأعلام (١ / ٦١).

(٩) في (ظك): "إثباته".

(١٠) في (ظك): زيادة كلمة.

الكمال لله يعلم بالعقل وأن نقيض ذلك متفق عليه بأن الاعتماد في الإثبات والنفي على هذه الطريق مستقيم في العقل والشرع دون تلك}[1] السمع والبصر والكلام له بالأدلة العقلية (وتنزيهه عن النقائص بالأدلة العقلية)[2].

ولهذا صار هؤلاء (يعتمدون)[3] في إثبات هذه الصفات على مجرد السمع ويقولون: إذا كنا نثبت هذه الصفات [...][4] (بناء)[5] على نفي الآفات ونفي الآفات إنما يكون بالإجماع الذي هو دليل سمعي [والإجماع إنما يثبت بأدلة سمعية من الكتاب والسنة، قالوا: والنصوص المثبتة للسمع والبصر والكلام أعظم من الآيات الدالة على كون الإجماع حجة][6] فالاعتماد في إثباتها ابتداء على الدليل السمعي الذي هو القرآن أولى و(أحرى)[7].

---

(١) ما بين الخاصرتين زيادة في(ظك).

(٢) ليست في (ظك).

(٣) في (ر)(م): "يعملون".

(٤) في (ظك): جملة مضروبة.

(٥) ليست في (م).

(٦) ليست في (ظك).

(٧) ليست في (ظ).

[ ][1] والذي اعتمدوا عليه في النفي من (نفي)[2] مسمى (التحيز)[3] ونحوه مع أنه بدعة[4]

(١) في (ر): عنوان "فساد نظريات منكري صفات اله تعالى وتناقضها"، و(م): عنوان "مناقشة نفاة الصفات".

(٢) في (ق): "نفى".

(٣) في (ظ): "المتحيز".

والحيز: هو الفراغ المتوهم الذي يشغله شيء ممتد كالجسم أو غير ممتد كالجوهر الفرد وعند الحكماء هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي، الحيز الطبيعي ما يقتضي الجسم بطبعه الحصول فيه.وعند المتكلمين هو الفراغ المتوهم الذي يشغله شيء ممتد كالجسم أو غير ممتد كالجوهر الفرد وعند الحكماء هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي.

قال **ابن تيمية:** المتحيز في لغة العرب التي نزل بها القرآن يعنى به ما يحوزه غيره كما في قوله تعالى أو متحيزا الى فئة الانفال فهذا تحيز موجود يحيط به موجود غيره الى موجودات تحيط به وسمى متحيزا لأنه تحيز من هؤلاء الى هؤلاء والمتكلمون يريدون ب التحيز ما شغل الحيز والحيز عندهم تقدير مكان ليس أمرا موجودا فالعالم عندهم متحيز وليس في حيز وجودي والمكان عند أكثرهم وجودي، فاذا أريد بالمتحيز ما يكون في حيز وجودي منعت المقدمة الاولى وهو قوله كل مرئي متحيز فان سطح العالم يمكن أن يرى وليس في عالم آخر، وإن قال بل أريد به لا بد أن يكون في حيز وإن كان عدميا قيل له العدم ليس بشيء، فمن جعله في الحيز العدمي لم يجعله في شيء موجود ومعلوم انه ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق فاذا كان الخالق بائنا عن المخلوقات كلها لم يكن في شيء موجود وإذا قيل هو في حيز معدوم كان حقيقته انه ليس في شئ.

انظر: التعريفات (١/٨٣)،الرد على المنطقيين(١/٢٣٩)، بيان تلبيس الجهمية (١/٥٢٠)، (٢/ ١١٧)، درء التعارض (٣ / ٢٩٥)، (٥ / ٥٥) ، دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية (١ / ١٨٩)، رسالة في تفسير سورة الإخلاص (١/٥٩)، منهاج السنة النبوية (٢/٥٥٥)، المعجم الفلسفي (١/٤٠٧).

(٤) البدعة كل عَمل عُمل على غير مثال سبق، هي الفعلة المخالفة للسنة، سميت البدعة لأن قائلها ابتدعها من غير مقال إمام وهي الأمر المحدث الذي لم يكن عليه الصحابة والتابعون ولم يكن مما اقتضاه الدليل الشرعي.

انظر: الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد (١ / ٢٩٨)، البدعة ضوابطها وأثرها السيء في الأمة (١ / ٨)، الاعتصام للشاطبي (١ / ٣٦)، التعريفات (١/٣٤٢)، المعجم الفلسفي (١/٢٢٦)

في الشرع لم يأت به كتاب ولا سنة؛ (و)[1] لا أثر عن (أحد)[2] من الصحابة والتابعين[3]؛ (هو)[4] متناقض في العقل لا يستقيم في (العقل)[5]، فإنه ما من أحد ينفي شيئا خوفا من كون ذلك يستلزم أن يكون الموصوف به جسما إلا قيل له فيما أثبته نظير ما قاله فيما نفاه؛ وقيل له فيما نفاه نظير ما يقوله فيما أثبته، كالمعتزلة لما أثبتوا أنه حي عليم قدير [و][6] قالوا: [إنه][7] لا (يوصف)[8] بالحياة والعلم والقدرة والصفات؛ (لأن)[9] هذه أعراض لا (يوصف)[10] بها إلا ما هو جسم، ولا يعقل موصوف [بها][11] إلا جسم.

فقيل لهم (فأنتم)[12] وصفتموه بأنه حي عليم قدير ولا يوصف (شيء)[13] بأنه (حي عليم قدير)[14] إلا ما هو جسم ولا يعقل موصوف بهذه الصفات إلا ما هو جسم فما كان جوابكم عن (الأسماء)[15] كان جوابنا عن الصفات فإن جاز أن يقال (بل)[16] يسمى بهذه الأسماء

---

(١) في (ر): حرف مضروب.

(٢) في (ر): "أحمد".

(٣) ينظر: المسألة السابعة: في أن الله تعالى ليس بمتحيز، من كتاب الأربعين (١٤٩/١).

(٤) في (ظك): "فهو".

(٥) ليست في (ظ).

(٦) ليست في (ظك).

(٧) ليست في (ظك)، وفي (ر):"أنه".

(٨) في (ظك): "توصف ".

(٩) في (ظ): " إن".

(١٠) في (ظك): "توصف ".

(١١) زيادة في (ظك).

(١٢) في (م): " أنتم ".

(١٣) في (ر): "بشيء".

(١٤) في (ر)(م)(ق): " عليم حي قدير".

(١٥) في (ظ): " اسماء ".

(١٦) في (ر)(م): "ما".

[ما][1] ليس بجسم جاز أن يقال فكذلك يوصف بهذه الصفات ما ليس بجسم، وأن يقال: هذه الصفات ليست أعراضا وإن قيل: [لفظ][2] الجسم مجمل أو مشترك وأن المسمى بهذه الأسماء لا يجب أن يماثله غيره ولا أن يثبت له خصائص غيره ، جاز أن يقال: الموصوف بهذه الصفات لا يجب أن يماثله غيره ولا أن يثبت له خصائص غيره.

وكذلك إذا قال نفاة الصفات المعلومة بالشرع أو بالعقل مع الشرع (كالرضى)[3] والغضب والحب والفرح ونحو ذلك (هذه)[4] الصفات لا تعقل إلا (لجسم)[5]، قيل لهم هذه بمنزلة الإرادة والسمع: والبصر والكلام فما لزم في أحدهما لزم في الآخر مثله.

وهكذا (نفاة)[6] الصفات من الفلاسفة ونحوهم إذا قالوا ثبوت هذه الصفات يستلزم كثرة المعاني فيه وذلك يستلزم كونه جسما أو مركبا قيل لهم: هذا كما أثبتم أنه موجود واجب قائم بنفسه وأنه عاقل ومعقول وعقل ولذيذ و(ملتذ)[7] ولذة وعاشق ومعشوق وعشق ونحو ذلك.

فإن قالوا: هذه ترجع إلى معنى واحد قيل لهم: إن كان هذا ممتنعا بطل الفرق وإن كان ممكنا أمكن أن يقال في تلك مثل هذه فلا فرق بين صفة وصفة، والكلام على ثبوت الصفات وبطلان أقوال النفاة مبسوط في غير هذا الموضع[8].

(١) ليست في (ر)(م).

(٢) ليست في (ر).

(٣) في (ق): "الرضا".

(٤) في (ظك):"فهذه".

(٥) في (ظك): "للجسم"، وفي (ظ):"الجسم".

(٦) في (ظ): "نفات".

(٧) في (ظ): "ملذوذ".

(٨) قال ابن تيمية: وإن كان المخاطب ممن ينكر الصفات ويقر بالأسماء كالمعتزلي الذي يقول: إنه حي عليم قدير، وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة، قيل له: لا فرق بين إثبات الأسماء، وإثبات الصفات فإنك إن قلت: إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيهًا أو تجسيمًا، لأنا لا نجد في الشاهد متصفًا بالصفات إلا ما هو جسم قيل لك: ولا نجد في الشاهد ما هو مسمى حي عليم قدير إلا ما هو جسم،

[ ][1] والمقصود هنا: أن نبين أن ثبوت الكمال لله [تعالى][2] معلوم بالعقل وأن نقيض ذلك منتف عنه فإن الاعتماد في الإثبات والنفي على هذه الطريق مستقيم في العقل والشرع، دون تلك خلاف ما قاله هؤلاء المتكلمون.

وجمهور (أهل الكلام والفلاسفة)[3] يوافقون على أن الكمال لله [تعالى][4] ثابت بالعقل[5]، (والفلاسفة)[6] تسميه التمام، وبيان ذلك من وجوه:

منها أن يقال: قد ثبت أن (الله)[7] قديم بنفسه [غني بنفسه][8] واجب الوجود[9] بنفسه قيوم بنفسه خالق بنفسه إلى غير ذلك من خصائصه، والطريقة المعروفة في وجوب الوجود تقال في جميع هذه المعاني.

فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده في الشاهد إلا للجسم، فانف الأسماء بل وكل شيء لأنك لا تجده في الشاهد إلا للجسم، فكل ما يحتج به من نفي الصفات يحتج به نافي الأسماء.

يأظر: الرسالة التدمرية (١ / ٣٥)

(١) في (ر): عنوان "ثبوت الكمال لله تعالى بالعقل من وجوه، (١) وجوب وجوده وقيوميته وقدمه"، وفي (م): نفس العنوان لكن بدون الترقيم.

(٢) زيادة في (ظ).

(٣) في (ظك):"أهل الكلام والفلسفة"، وفي(ر)(م)(ق): "أهل الفلسفة والكلام".

(٤) زيادة في (ظ).

(٥) ينظر: هداية المريد (٤٠٦/١)، المسامرة شرح المسايرة (٢١/١).

(٦) في (ظك): "فالفلاسفة".

(٧) في (ظ): "تعالى".

(٨) زيادة في (ظك).

(٩) واجب الوجود: هو الذي يكون وجوده من ذاته ولا يحتاج إلى شيء أصلا وهو الله عز وجل، قال الجرجاني: واجب الوجود هو الذي يكون وجوده من ذاته ولا يحتاج إلى شيء أصلا، والواجب لذاته هو الموجود الذي يمتنع عدمه امتناعا ليس الوجود له من غيره بل من نفس ذاته فإن كان وجوب الوجود لذاته سمى واجبا لذاته وإن كان لغيره سمي واجبا لغيره.

انظر: المعجم الوسيط (١٠١٣/١)، التعريفات (٢٠٨/١).

فإذا قيل: الوجود إما واجب وإما ممكن، والممكن[1] لا بد له من واجب فيلزم ثبوت الواجب على التقديرين، فهو مثل أن يقال: الموجود إما قديم وإما حادث والحادث لا بد له من قديم فيلزم ثبوت القديم[2] على التقديرين، والموجود إما غني وإما فقير والفقير لا بد له من الغني فلزم

(١) الممكن هو عدم اقتضاء الذات الوجود والعدم ، والإمكان الاستعدادي ويسمى الإمكان الوقوعي أيضا وهو ما لا يكون طرفه المخالف واجبا لا بالذات ولا بالغير ولو فرض وقوع الطرف الموافق لا يلزم المحال بوجه والأول أعم من الثاني مطلقا ، والإمكان الخاص سلب الضرورة عن الطرفين نحو كل إنسان كاتب فإن الكتابة وعدم الكتابة ليس بضرورة له.

انظر: التعريفات (١/٣٣).

(٢) القديم يطلق على الموجود الذي لا يكون وجوده من غيره وهو القديم بالذات ويطلق القديم على الموجود الذي ليس وجوده مسبوقا بالعدم وهو القديم بالزمان والقديم بالذات يقابله المحدث بالذات وهو الذي يكون وجوده من غيره كما أن القديم بالزمان يقابله المحدث بالزمان وهو الذي سبق عدمه وجوده سبقا زمانيا وكل قديم بالذات قديم بالزمان وليس كل قديم بالزمان قديما بالذات فالقديم بالذات أخص من القديم بالزمان فيكون الحادث بالذات أعم من الحادث بالزمان لأن مقابل الأخص أعم من مقابل الأعم ونقيض الأعم من شيء مطلق أخص من نقيض الأخص، وقيل القديم ما لا ابتداء لوجوده الحادث والمحدث ما لم يكن كذلك فكأن الموجود هو الكائن الثابت والمعدوم ضده ، وقيل القديم هو الذي لا أول ولا آخر له.

قال ابن تيمية: ولفظ القديم والأزلي فيه إجمال فقد يراد بالقديم الشيء المعين الذي ما زال موجودا ليس لوجوده أول ويراد بالقديم الشيء الذي يكون شيئا بعد شيء فنوعه المتوالي قديم وليس شيء منه بعينه قديما ولا مجموعه قديم ولكن هو في نفسه قديم بهذا الاعتبار فالتأثير الدائم الذي يكون شيئا بعد شيء وهو من لوازم ذاته هو قديم النوع وليس شيء من أعيانه قديما فليس شيء من أعيان الآثار قديما لا الفلك ولا غيره ولا ما يسمى عقولا ولا نفوسا ولا غير ذلك فليس هو في وقت معين من الأوقات مؤثرا في حادث بعد حادث ولكنه دائما مؤثر في حادث بعد حادث كما أنه ليس هو في وقت بعينه مؤثرا في مجموع الحوادث بل هو مؤثر شيئا بعد شيء وهو مؤثر في حادث بعد حادث وقتا بعد وقت فإذا كان المفعول مستلزما للحوادث لم يفعل إلا والحوادث مفعوله معه وهي وإن كانت مفعولة فيه شيئا بعد شيء فالمحدث لها شيئا بعد شيء إن أحدث مقارنها في وقت بعينه لزم أن يكون محدثا من جملتها وهو المطلوب

انظر: التعريفات (١/١٤٤)، مصطلحات في كتب العقائد (١/١٢٢)، الصفدية (٢ / ٤٧).

وجود الغني على التقديرين، والموجود إما قيوم بنفسه وإما غير قيوم وغير القيوم لا بد له من القيوم، فلزم ثبوت القيوم على التقديرين، والموجود إما مخلوق وإما غير مخلوق، والمخلوق لا بد له من خالق غير مخلوق، فلزم (ثبوت الخالق غير المخلوق)[1] (على التقديرين)[2] ونظائر ذلك متعددة.

[ ][3] ثم يقال: هذا الواجب القديم [الغني القيوم][4] الخالق إما أن يكون ثبوت الكمال الذي لا نقص فيه (الممكن)[5] الوجود ممكنا له وإما أن لا يكون، والثاني ممتنع، لأن هذا ممكن للموجود (المحدث الفقير)[6] الممكن، فلأن يمكن (للواجب)[7] الغني القديم بطريق الأولى و(الأحرى)[8]، فإن كلاهما موجود، والكلام في الكمال (الممكن)[9] الوجود الذي لا نقص فيه، فإذا كان الكمال الممكن الوجود ممكنا للمفضول فلأن يمكن للفاضل بطريق الأولى، لأن ما كان ممكنا لما [هو في وجوده][10] ناقص؛ فلأن يمكن لما [هو في][11] وجوده أكمل منه بطريق الأولى، لا سيما وذلك أفضل (منه)[12] من كل وجه فيمتنع اختصاص المفضول من كل

---

(١) في(ظ): "ثبوت الخالق"، وفي (ظك): "ثبوت غير المخلوق ".

(٢) ليست في (ظ).

(٣) في (ر): عنوان "الاستدلال بالممكن والكمال فيه على كمال الواجب بالأولى"، وفي (م): عنوان "وجوب الكمال للخالق"

(٤) زيادة في (ظك).

(٥) في (ق): "للممكن".

(٦) في (ظك): " المفتقر ".

(٧) في (ظك): "الواجب".

(٨) في (ظك): "الأخرى".

(٩) في (ظ): "المملن".

(١٠) في (ظك) "هو وجوده"، وفي (ر)(م):"لما وجوده".

(١١) ليست في (ر)(م)(ظك).

(١٢) ليست في (ر)(م)(ق).

وجه بكمال لا يثبت للأفضل من كل وجه، بل ما (قد)[1] ثبت من ذلك للمفضول فالفاضل أحق به، (ولأن)[2] يثبت للفاضل بطريق الأولى، ولأن ذلك الكمال إنما استفادة المخلوق من الخالق [و][3] الذي جعل غيره كاملا هو أحق بالكمال منه، فالذي جعل غيره قادرا أولى بالقدرة والذي علم غيره أولى بالعلم والذي أحيا غيره أولى بالحياة.

(١) ليست في (ظ).

(٢) في (ر)(م)(ق): "فلأن".

(٣) غير واضحة في (ظك).

[والفلاسفة (يوافقون)[1] على هذا ويقولون: كل كمال (ثبت)[2] للمعلول فهو من آثار العلة[3] والعلة أولى به][4].

(١) في (ر)(ق): "توافق".

(٢) زيادة في (ظك).

(٣) العلة لغة: عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار ومنه يسمى المرض علة لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف وقيل هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرا فيه. وشريعة عبارة عما يجب الحكم به معه، والعلة في العروض التغيير في الأجزاء الثمانية إذا كان في العروض والضرب

١/ **العلة التامة** ما يجب وجود المعلول عندها وقيل العلة التامة جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء وقيل هي تمام ما يتوقف عليه وجود الشيء بمعنى أنه لا يكون وراءه شيء يتوقف عليه علة الشيء ما يتوقف عليه ذلك الشيء وهي قسمان: الأول: ما تقوم به الماهية من أجزائها وتسمى علة الماهية ، الثاني: ما يتوقف عليه اتصاف الماهية المتقومة بأجزائها بالوجود الخارجي وتسمى علة الوجود.

وعلة الماهية: أ/ إما لأنه لا يجب بها وجود المعلول بالفعل بل بالقوة وهي العلة المادية.

ب/وإما لأنه يجب بها وجوده وهي العلة الصورية.

وعلة الوجود: أ/إما أن يوجد منها المعلول أي يكون مؤثرا في المعلول موجودا له وهي العلة الفاعلية.

ب/ أو لا وحينئذ إما أن يكون المعلول لأجلها وهي العلة الغائية.

ج/ أو لا وهي الشرط إن كان وجوديا وارتفاع الموانع إن كان عدميا

٢/ **العلة الصورية** ما يوجد الشيء بالفعل. ٣/ العلة الغائية ما يوجد الشيء لأجله. ٤/ العلة الفاعلية ما يوجد الشيء لسببه. ٥/ العلة المادية ما يوجد الشيء بالقوة. ٦/ العلة المعدة هي العلة التي يتوقف وجود المعلول عليها من غير أن يجب وجودها مع وجوده كالخطوات. ٧/ العلة الناقصة بخلاف ذلك.

انظر: التعريفات (٢٩/١)، المعجم الفلسفي (١/ ١٢٢)، معجم ألفاظ العقيدة (١/ ٢٨٥).

(٤) ليست في (م).

[ ][1] وإذا ثبت إمكان ذلك له [تعالى][2] فما جاز له من ذلك الكمال الممكن الوجود فإنه واجب له [تعالى][3] (لا)[4] يتوقف على غيره فإنه لو توقف على غيره لم يكن موجودا له إلا بذلك الغير وذلك الغير إن كان مخلوقا له لزم الدور[5] القبلي الممتنع، فإن ما في ذلك الغير من الأمور الوجودية فهي منه ويمتنع أن يكون كل من (الشيئين)[6] فاعلا للآخر وهذا هو الدور القبلي فإن الشيء يمتنع أن يكون فاعلا لنفسه فلأن يمتنع أن يكون فاعلا لفاعله بطريق الأولى والأحرى.

---

(١) في (ر): عنوان "الكمال في الوجود الممكن يستلزم الكمال للواجب الموجد له ولكماله"، و (م): عنوان "الكمال لله واجب له لا يتوقف على غيره"

(٢) زيادة في (ظ).

(٣) زيادة في (ظ).

(٤) في (ظ): "لم".

(٥) الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه ويسمى الدور المصرح كما يتوقف (أ) على (ب) وبالعكس أو بمراتب ويسمى الدور المضمر كما يتوقف (أ) على (ب) و (ب) على (ج) و (ج) على (أ)، والفرق بين الدور وبين تعريف الشيء بنفسه هو أنه في الدور يلزم تقدمه عليها بمرتبتين إن كان صريحا وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة، الدور الممتنع وهو الدور في المؤثرات، وهو الدور القبلي لأنه يلزم كون هذا مؤثرا في وجود هذا فلا يوجد إلا به وهذا مؤثر في وجود هذا فلا يوجد إلا به، وأما الدور المعي الإقتراني فذاك إنما يكون في الآثار.

انظر: التعريفات (١ / ١٤٠)، الصفدية (٢ / ٢١٨)، المعجم الفلسفي (٨٦/١).

(٦) في (ظ): "السببين".

كذلك يمتنع أن يكون كل من (الشيئين)[١] فاعلا لما [هو][٢] به يصير (الآخر)[٣] فاعلا ويمتنع أن يكون كل من (الشيئين)[٤] معطيا (للآخر)[٥] كماله، (فإن معطي)[٦] الكمال أحق بالكمال، فيلزم أن يكون كل منهما أكمل من الآخر وهذا ممتنع لذاته فإن كون هذا أكمل يقتضي أن هذا أفضل من هذا وهذا أفضل من هذا وفضل أحدهما يمنع مساواة الآخر له فلأن يمنع كون الآخر أفضل بطريق الأولى.

وأيضا فلو كان كماله موقوفا على ذلك الغير للزم أن يكون كماله موقوفا على فعله لذلك الغير وعلى معاونة ذلك الغير في كماله ومعاونة ذلك الغير في كماله (موقوف)[٧] عليه، إذ فعل ذلك الغير وأفعاله موقوفة على فعل المبدع [تعالى][٨] لا تفتقر إلى غيره فيلزم أن لا يكون كماله موقوفا على غيره.

فإذا قيل: كماله موقوف على مخلوقه لزم أن لا يتوقف على مخلوقه وما [كان][٩] ثبوته مستلزما لعدمه كان باطلا [...][١٠] (من)[١١] نفسه، وأيضا (فذلك)[١٢] الغير كل كمال له فمنه وهو

---

(١) في (ظ): "السببين".

(٢) زيادة في (ظ).

(٣) في (ظ)(ر)(م): "للآخر".

(٤) في (ظ): "السببين".

(٥) ليست في (م)، وفي (ر):"الآخر".

(٦) في (ظ): "فامعصي".

(٧) في (ظك): "متوقف".

(٨) زيادة في (ظ).

(٩) ليست في (ظ).

(١٠) في (ظك) كلمة مضروبة.

(١١) في (ظك) "في".

(١٢) في (ظ) كلمة مكررة ومضروبة الأولى.

[تعالى][1] أحق بالكمال منه (فلو)[2] قيل (يتوقف)[3] كماله عليه لم يكن متوقفا إلا على ما هو من نفسه وذلك متوقف عليه لا على غيره.

(وإن)[4] قيل: ذلك الغير ليس مخلوقا بل واجبا آخر قديما بنفسه، فيقال: إن كان أحد هذين هو المعطي [للآخر الكمال][5] دون العكس فهو الرب والآخر عبده.

(وإن)[6] قيل: [بل][7] كل منهما يعطي (للآخر)[8] الكمال: لزم الدور في التأثير وهو باطل وهو من الدور القبلي لا من الدور المعي الاقتراني فلا يكون هذا كاملا حتى يجعله الآخر كاملا [والآخر لا يجعله كاملا][9] حتى يكون في نفسه كاملا؛ لأن جاعل الكامل كاملا أحق بالكمال ولا يكون الآخر كاملا حتى يجعله [هذا][10] كاملا فلا يكون واحد منهما كاملا بالضرورة،

(١) زيادة في (ظ).

(٢) في (ر)(م)(ق): "ولو".

(٣) في (ظك): "متوقف".

(٤) في (ظك): "فإن".

(٥) زيادة في (ظك).

(٦) في (ظك): "فإن".

(٧) ليست في (ظك).

(٨) في (ظ): "الآخر".

(٩) ليست في (ظك).

(١٠) زيادة في (ظك).

فإنه لو قيل لا يكون [ ](1) كاملا حتى يجعل نفسه كاملا [ولا يجعل نفسه كاملا](2) حتى يكون كاملا لكان ممتنعا، فكيف إذا قيل حتى يجعل ما [ ](3) يجعله كاملا [كاملا](4).

[ ](5) وإن قيل: كل واحد له آخر يكمله إلى غير نهاية: لزم التسلسل(6) في المؤثرات وهو باطل بالضرورة واتفاق (العقلاء)(7) فإن تقدير مؤثرات لا تتناهى ليس فيها مؤثر بنفسه لا

---

(١) في (ظ): زيادة " يتوقف كماله عليه لم يكن الأعلى ما هو من نفسه وذلك متوقف عليه لا على غيره وإن قيل ذلك الغير ليس مخلوقا بل واجبا آخر قديما بنفسه ولم يكن كاملا حتى يجعل نفسه".

(٢) ليست في (ظ).

(٣) في (ظ): كلمة مضروبة.

(٤) ليست في (ظك).

(٥) في (م): عنوان "بطلان التسلسل بالضرورة"

(٦) قال الجرجاني: التسلسل هو ترتيب أمور غير متناهية.

وقال صاحب كتاب المصطلحات ما ملخصه: إذا أردتم بالتسلسل دوام أفعال الرب أزلاً وأبداً فذلك معنى صحيح دل عليه العقل والشرع؛ فإثباته واجب، ونفيه ممتنع، وإذا أريد بالتسلسل أنه تعالى كان معطلاً عن الفعل ثم فعل، أو أنه اتصف بصفة من الصفات بعد أن لم يكن متصفاً بها، أو أنه حصل له الكمال بعد أن لم يكن فذلك معنى باطل لا يجوز، وإذا كان المقصود بالتسلسل: التسلسل في مفعولات الله عز وجل وأنه ما زال ولا يزال يخلق خلْقاً بعد خلق إلى ما لا نهاية ــ فذلك معنى صحيح، وتسلسل ممكن، وهو جائز في الشرع والعقل، قال شيخ الإسلام في الصفدية: التسلسل نوعان أحدهما التسلسل في المؤثرات وهذا مما اتفق العقلاء على امتناعه وامتناعه معلوم بصريح العقل بل مجرد تصوره التام يكفي في العلم بفساده وأما التسلسل في الآثار بأن يكون الفاعل يفعل شيئا بعد شيء دائما فهذا متنازع فيه هل هو ممتنع أزلا وأبدا أو جائز أزلا وأبدا أو ممتنع أزلا وجائز أبدا على ثلاثة أقوال معروفة للناس.

انظر: معجم التعريفات (١/٥١)، درء التعارض (١/٢١١-١/٣٢٢)، (٢/ ٢٩)، الصفدية (٢ / ١٢٠)، جامع الرسائل (١ / ٣٧٧)، منهاج السنة النبوية (١ / ٤٣٨)، مصطلحات في كتب العقائد (١/٧٢)، معجم ألفاظ العقيدة (١/٨٩).

(٧) في (ظ): "العقلي".

يقتضي وجود شيء منها، ولا وجود [جميعها، ولا وجود](1) اجتماعها، والمبدع للموجودات لا بد أن يكون موجودا [ ](2) بالضرورة.

فلو قدر أن هذا كامل فكماله (ليس)(3) من نفسه بل من آخر وهلم جرا؛ للزم أن لا يكون لشيء من هذه الأمور كمال، و (لو)(4) قدر أن الأول كامل (لزم)(5) الجمع بين النقيضين وإذا كان كماله بنفسه لا يتوقف على غيره (كان)(6) الكمال له واجبا بنفسه وامتنع تخلف شيء من الكمال الممكن عنه، بل ما جاز له من الكمال وجب له ، كما أقر بذلك الجمهور من أهل الفقه والحديث والتصوف والكلام و(الفلسفة)(7) وغيرهم، بل هذا ثابت في مفعولاته {فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وكان ممتنعا بنفسه أو ممتنعا لغيره فما ثَّم إلا موجود واجب إما بنفسه وإما بغيره، [...](8) أو معدوم إما لنفسه وإما لغبره، والممكن إن حصل مقتضيه التام وجب بغيره وإلا كان ممتنعا [لغيره](9) والممكن بنفسه إما واجب لغيره وإما ممتنع لغيره}(10).

---

(١) ليست في (ظك).

(٢) زيادة في (ظ): "أن هذا كامل".

(٣) في (ظ): "فليس".

(٤) في (ظك)(ر)(م): "قد".

(٥) في (ظك)(ر)(م): "فلزم".

(٦) في (ظ): "كمان".

(٧) في (ظ): "الفلاسفة".

(٨) في (ظ): سطر مضروب.

(٩) في (ر): "لغير".

(١٠) ما بين الخاصرتين اختلفت العبارة ففي (ظك):" فما شاء كان وما لم يشاء لم يكن فالممكن إن حصل مقتضيه التام وجب بغيره وإلا كان ممتنعا لغيره فما ثم إلا موجود واجب إما بنفسه وإما بغيره والممكن بنفسه إما أن يكون واجبا بالغير وإما أن يكون ممتنعا بالغير "، وفي (ظ): "فما لم يشا كان ممتنعا لغيره فما ثم إلا موجود واجب إما بنفسه وإما بغيره أو معدوم إما لنفسه وإما لغيره والممكن إن حصل مقتضيه التام وجب بغيره وإلا كان ممتنعا لغيره والممكن بنفسه إما واجب وإما ممتنع لغبره".

[ ][1] وقد بين الله سبحانه أنه أحق بالكمال من غيره وأن غيره لا يساويه في الكمال في مثل قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾[2] وقد بين أن الخلق صفة كمال وأن الذي يخلق أفضل من الذي لا يخلق وأن من عدل هذا بهذا فقد ظلم، [و][3] قال تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُۥنَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[4] فبين أن كونه مملوكا عاجزا صفة نقص وأن [القدرة والملك والإحسان][5] صفة كمال وأنه ليس هذا مثل هذا {وهذا لله وذاك لما }[6]يعبد من دونه.

[ ][7] وقال تعالى: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[8] وهذا مثل آخر، فالأول مثل العاجز عن الكلام وعن الفعل الذي لا يقدر على شيء، والآخر المتكلم الآمر بالعدل الذي هو على صراط مستقيم فهو عادل في أمره مستقيم في فعله، فبين أن (التفضيل)[9] بالكلام المتضمن للعدل والعمل المستقيم،

---

(١) في (ر)(م): عنوان "ثبوت الكمال لله تعالى بالنقل وكتابه"

(٢) النحل: ١٧.

(٣) ليست في (ظك).

(٤) النحل: ٧٥..

(٥) العبارة في (ظ): "الملك والقدرة والإحسان".

(٦) العبارة ما بين الحاصرتين فيها اختلاف: ففي (ظك):"وهذا مثل لله ولما"، وفي (ظ):"وهذا والله ولما".

(٧) في (ر): عنوان "ضرب الله الأمثال والدلائل على كونه أحق بكل كمال والتنزه عن كل نقص"

(٨) سورة النحل:٧٦.

(٩) في (ظ): "التفصيل".

فإن مجرد الكلام والعمل قد يكون محمودا وقد يكون مذموما، فالمحمود (منه)[1] هو الذي يستحق (صاحبه)[2] الحمد فلا يستوي هذا والعاجز عن الكلام والفعل.

[ ][3] وقال تعالى: ﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[4] يقول تعالى إذا كنتم [أنتم][5] لا ترضون بأن المملوك[6] [يشارككم في مالكم لما في][7] ذلك من النقص والظلم فكيف ترضون ذلك لي وأنا أحق بالكمال والغنى منكم.

وهذا يبين أنه تعالى أحق بكل كمال من كل أحد وهذا كقوله: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ ۚ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٦١﴾ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ

---

(١) ليست (ر)(م)(ق)، وفي (ظ): "صفه".

(٢) في (ظ): "صاحب".

(٣) في (م): عنوان "استحقاق الله تعالى للكمال وتنزيهه عن كل نقص"

(٤) سورة الروم: ٢٨.

(٥) ليست في (ر).

(٦) المِمْلُوكُ هو العبد الذي يباع ويشترى بالمال.
انظر: مختار الصحاح (١ / ٦٤٢)

(٧) العبارة في (ق)(ر)(م): " يشارك مالكه لما في "، وفي (ظك): " يشارك مالكه لما له في ".

ٱلْحُسْنَىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴾[1] حيث كانوا يقولون: الملائكة بنات الله وهم يكرهون أن يكون لأحدهم بنت فيعدون هذا نقصا وعيبا. والرب تعالى أحق بتنزيهه عن كل عيب ونقص منكم، فإن له المثل الأعلى فكل كمال ثبت للمخلوق فالخالق[تعالى][2] أحق بثبوته (منه)[3] إذا كان مجردا عن النقص كل ما ينزه عنه المخلوق من نقص وعيب فالخالق [تعالى][4] أولى بتنزيهه عنه، وقال تعالى ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[5] وهذا يبين أن العالم أكمل ممن لا يعلم، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴾[6] فبين [تعالى][7] أن البصير أكمل والنور أكمل والظل أكمل، وحينئذ فالمتصف [بهذا أكمل من المتصف بذلك][8] ولله المثل الأعلى، وقال تعالى ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا [ٱتَّخَذُوهُ][9] وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ﴾[10] فدل ذلك على أن عدم التكلم و الهداية نقص وأن الذي يتكلم ويهدي: أكمل ممن لا يتكلم ولا يهدي والرب [تعالى][11] أحق بالكمال.

---

(١) سورة النحل: ٥٨ – ٦٢.

(٢) زيادة في (ظ).

(٣) في (ظك): "له".

(٤) زيادة في (ظ).

(٥) سورة الزمر: ٩.

(٦) سورة فاطر: ١٩ – ٢١.

(٧) زيادة في (ظك).

(٨) في (ظ): "فالمتصف بذلك أكمل"، وفي (ر)(م)(ق): "فالمتصف به أولى".

(٩) ليست في (ظك).

(١٠) سورة الأعراف: ١٤٨.

(١١) ليست في (ر)(م)(ق).

[ ](1) وقال تعالى ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾(2) فبين سبحانه بما هو مستقر في الفطر أن الذي يهدي إلى الحق أحق بالإتباع ممن لا (يهتدي)(3) إلا أن يهديه غيره، فلزم أن يكون الهادي بنفسه هو الكامل، دون الذي لا (يهتدي)(4) إلا بغيره، وإذا كان لا بد [من](5) (وجوب)(6) الهادي لغير المهتدي بنفسه فهو الأكمل وقال تعالى [في](7) الآية الأخرى ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾(8) فدل (على)(9) (أن)(10) الذي يرجع [إليه](11) القول ويملك الضر والنفع أكمل منه.

---

(١) في (ر): عنوان "إثبات القرآن للصفات رد على المعطلين والمشركين"

(٢) سورة يونس: ٣٥.

(٣) في (ظك)(ر)(م): "يهدي".

(٤) في (ر)(م): "يهدي".

(٥) ليست في (ظ).

(٦) في (ق): "وجود".

(٧) في (ظك): "و".

(٨) سورة طه: ٨٩.

(٩) من هامش (ظك).

(١٠) ليست في (ظ).

(١١) ليست في (ظك)(ظ).

وقال إبراهيم لأبيه ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَـٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا﴾[1] فدل على [أن][2] السميع البصير الغني أكمل وأن المعبود (يجب)[3] أن يكون كذلك.

ومثل هذا في القرآن متعدد من وصف الأصنام بسلب صفات (الكمال)[4] كعدم التكلم والفعل وعدم الحياة ونحو ذلك مما يبين أن المتصف بذلك (منتقص)[5] معيب كسائر الجمادات وأن هذه الصفات لا (تسلب)[6] إلا عن ناقص معيب.

وأما رب الخلق الذي هو أكمل من كل موجود فهو أحق الموجودات بصفات الكمال وأنه لا يستوي المتصف بصفات الكمال والذي لا يتصف بها وهو يذكر [أن][7] الجمادات التي [لا تقبل في العادة][8] الاتصاف بهذه الصفات، فمن جعل الواجب الوجود لا يقبل الاتصاف [بها][9] فقد جعله من جنس الأصنام الجامدة التي عابها الله تعالى وعاب عابديها.

---

(١) سورة مريم: ٤٢.

(٢) ليست في (ظ).

(٣) في (ظك):"بحق".

(٤) في (ظك):"الكلام".

(٥) في (ظك):"منقوص".

(٦) في (ظك):"يسلب".

(٧) ليست في (ظك)(ظ).

(٨) العبارة في (ر)(م)(ق): "في العادة لا تقبل".

(٩) زيادة في (ظك).

[ ][1] ولهذا كانت القرامطة الباطنية[2] من أعظم [ ][3] الناس شركا وعبادة لغير الله، إذ كانوا لا يعتقدون في إلههم أنه يسمع أو يبصر أو يغني عنهم شيئا.

والله سبحانه [وتعالى][4] لم يذكر هذه النصوص لمجرد تقرير صفات الكمال له بل ذكرها لبيان أنه المستحق للعبادة دون [ما][5]سواه فأفاد الأصلين اللذين بهما يتم التوحيد و(هو)[6] إثبات صفات الكمال [له تعالى][7] ردا على أهل التعطيل، و(بيان)[8] أنه المستحق للعبادة[9] [وحده][10] لا إله إلا هو ردا على المشركين.

---

(١) في (ر): عنوان "للتوحيد أصلان والحمد لله نوعان"، و في (م): عنوان "إثبات التوحيد والرد على المعطاة والمشركين"

(٢) القرامطة: فرقة باطنية يدعون أن لنصوص الشرع باطناً يخالف ظاهرها، ثم يفسرونها بما لا يوافق شرعاً، ولا لغة، ولا عقلاً، فالقرامطة حركة باطنية هدامة تنتسب إلى شخص اسمه حمدان بن الأشعث ويلقب بقرمط لقصر قامته وساقيه وهو من خوزستان في الأهواز ثم رحل إلى الكوفة. وقد اعتمدت هذه الحركة التنظيم السري العسكري، وكان ظاهرها التشيع لآل البيت والانتساب إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق وحقيقتها الإلحاد والإباحية وهدم الأخلاق والقضاء على الدولة الإسلامية.

انظر: مصطلحات في كتب العقائد (١/ ١٢٠)، الموسوعة الميسرة (١/٣٧٨)، فضائح الباطنية (١/ ١١)، الملل والنحل (١/ ٢٠١).

(٣) في (ظك) توجد كلمة "الشرك" مضروبة.

(٤) زيادة في (ظك).

(٥) ليست في (ر)(م).

(٦) في (ظ)(ق): "هما".

(٧) زيادة في (ظ).

(٨) في (ظ): "وإثبات".

(٩) العِبَادَةُ من (عَبَدَ) الطاعة و التَّعَبُّدُ التنسُّك.

أنظر: مختار الصحاح (١/١٧٢)

(١٠) زيادة في (ظ).

والشرك[١] في العالم أكثر من التعطيل (ولا يلزم)[٢] من إثبات التوحيد المنافي للإشراك إبطال قول أهل التعطيل ولا يلزم من مجرد الإثبات المبطل لقول المعطلة الرد على المشركين إلا [ببيان][٣]آخر.

والقرآن يذكر فيه الرد على المعطلة تارة، كالرد على فرعون وأمثاله؛ ويذكر فيه الرد على المشركين وهذا أكثر لأن القرآن شفاء لما في الصدور، ومرض الإشراك [أكثر في الناس][٤] من مرض التعطيل وأيضا فإن الله سبحانه أخبر أن له الحمد، وأنه حميد مجيد وأن له الحمد في الأولى والآخرة، و(له)[٥] الحكم، و [نحو][٦] ذلك من أنواع (المحامد)[٧].

(١) الشرك هو جعل شريك لله سبحانه وتعالى في ربوبيته وإلهيته والغالب الإشراك في الألوهية بأن يدعو مع الله غيره أو يصرف له شيئا من أنواع العبادة كالذبح لغير الله أو النذر أو الخوف أو الدعاء.
انظر: الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد (١ / ٤٣)، معجم ألفاظ العقيدة (٢٢٧/١).

(٢) في (ظك): "فيلزم" .

(٣) غير واضحة في (ظك).

(٤) في (ظك): " في الناس أكثر ".

(٥) في (ظ): "هو".

(٦) في (ظك)(ظ): "أنواع".

(٧) في (ظك): "المجاهدة ".

[ ][١] والحمد[٢] نوعان: حمد على إحسانه [إلى عباده][٣] وهو من الشكر، وحمد لما يستحقه هو بنفسه من نعوت كماله وهذا الحمد لا[يكون][٤] إلا على [..][٥] ما هو في نفسه مستحق للحمد وإنما يستحق ذلك (لما)[٦] هو متصف بصفات الكمال وهي أمور وجودية فإن الأمور العدمية المحضة لا حمد فيها ولا خير ولا كمال، ومعلوم أن كل ما (يحمد)[٧] فإنما يحمد على ما له من صفات الكمال (فكل ما)[٨]يحمد به الخلق فهو من الخالق والذي منه ما يحمد عليه هو أحق بالحمد فثبت (أنه)[٩] المستحق للمحامد الكاملة، (وهو)[١٠] أحق [بالحمد][١١] من كل محمود [والحمد والكمال متلازمان فيلزم أن يستحق أنواع الكمالات وأن يكون أحق بالكمال من كل كامل وهو المطلوب][١٢].

---

(١) في (م): عنوان "استحقاق الله للحمد لإحسانه ولكماله"

(٢) الحَمْدُ ضد الذم، والحمد هو الثناء الجميل من جهة التعظيم من نعمة وغيرها.
انظر:التعريفات(١/٨٢)، مختار الصحاح(١/٦٤)، تفسير ابن كثير(١/١٢٩)، تفسير السعدي(١/٣٩).

(٣) ليست في (ظ).

(٤) غير واضحة في (ظك).

(٥) في (ظ): كلمة مضروبه.

(٦) في (ظ)(ق): "من"، وفي(ر)(م): "ما".

(٧) في (ظ): "تجد".

(٨) في (ظك)(ظ): "فكلما".

(٩) في (ر)(م): "أن".

(١٠) في (ظ): "فهو".

(١١) زيادة في (ظك).

(١٢) كذا في (ظك)، أما في (ظ):"كل محمود والكمال من كل كامل وهو المطلوب ". وفي (ق): "كل محمود بالحمد والكمال من كل كامل وهو المطلوب ". وفي (ر)و(م): "كل محمود والحمد والكمال من كل كامل وهو المطلوب".